

ظاهرة التضمن النحوي

دراسة وصفية تحليلية تتناول: فائدته، حقيقته، قياسيته، وأثره في توجيه الأفعال

■ د. إسماعيل ممفتاح الوحيشي*

■ تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد ... فإن اللغة العربية زاخرة بالأساليب اللغوية التي تفتح مجالاً رحباً أمام المتحدث في انتقاء ألفاظه وتنوع حديثه، ما يجعلها لغة مرنة غنية بالتعبير والألفاظ التي تلبي حاجة المتكلم في إيضاح مراده وبيانه.

ويعد التضمن في الكلام إحدى الطرائق التي استخدمها العرب في كلامهم، فضمنوا لفظاً معنى لفظ آخر ليكسبوا الكلام معنى لا يكون إلا بتوافر اللفظين معاً؛ وهي براعة تميزت بها لغة العرب عن سائر اللغات منذ القدم.

إلا أن العلماء الأوائل وقفوا من التضمن موقفين متغايرين، فذهب كثير منهم إلى اقتصاره على المسموع، وهم بذلك ألغوا استعماله في اللغة.

وذهب آخرون إلى جواز استعماله؛ فهو طريقة من طرائق العرب في التعبير لا تختص بقوم دون غيرهم، ولا بعصر دون آخر.

وبالنظر إلى موقف العلماء في العصر الحديث نجد أنهم ساروا على ما سار عليه سلفهم بين رافض لاستعماله ومجوز له.

لذلك هدفت من خلال هذه الورقة - متبعاً المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي - إلى

* كلية العلوم الشرعية - تاجوراء - جامعة طرابلس

دراسة هذه الظاهرة في ست مسائل، بدأتها بالتعريف بالتضمين، ذاكراً آراء العلماء فيه، وسبب لجوء العرب إليه، والغرض منه، وفائدته اللغوية، وكونه حقيقة أو مجازاً أو كناية، ثم ذكرتُ الخلاف في قياسه، وبينت رأي الكثيرين في كونه مقيساً هو الصواب، ثم ختمتُ بآثره في توجيه بعض الأفعال التي جاءت على غير القياس والمشهور، سائلاً الله أن أوفق في بيانه أحسن بيان.

● المسألة الأولى: تعريف التضمين لغةً واصطلاحاً.

«التضمين» في اللغة مصدر الفعل «ضَمَّنَ تَضَمَّنَ يُضَمِّنُ»، وجاء في المعاجم اللغوية: ضَمَّنْتُ الشَّيْءَ تَضْمِيناً، فَتَضَمَّنَهُ عَنِّي، وَضَمَّنَ الشَّيْءَ الشَّيْءَ: أَوْدَعَهُ إِيَّاهُ، كَمَا تُودَعُ الوَعَاءُ الْمَتَاعُ، وَالْمَيْتَ الْقَبْرَ، وَقَدْ تَضَمَّنَهُ هُوَ، وَكُلُّ شَيْءٍ جَعَلْتَهُ فِي وَعَاءٍ فَقَدْ ضَمَّنْتَهُ إِيَّاهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْرَزَ فِيهِ شَيْءٌ فَقَدْ ضَمَّنَهُ: أَي: جَعَلْتَهُ فِيهِ وَأَوْدَعْتَهُ إِيَّاهُ، وَمِنْهُ: ضَمَّنَ رَأْيُهُ فِي الْكِتَابِ، وَضَمَّنَ الْكِتَابَ رَأْيَهُ، وَضَمَّنَ مَقَالَهُ كَثِيراً مِنَ الْآيَاتِ، وَيُقَالُ: ضَمَّنَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى: تَضَمَّنَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَضْمُونُ الْكِتَابِ كَذَا وَكَذَا⁽¹⁾.

أما تعريف التضمين في الاصطلاح فذكر ابن هشام أن التضمين مأخوذ من أن العرب في لغتهم ((قد يُشْرِبُونَ لَفْظاً مَعْنَى لَفْظٍ فَيُعْطُونَهُ حُكْمَهُ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَضْمِيناً.))⁽²⁾. وقال الزركشي هو: ((إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف.))⁽³⁾.

ووردَ عند الشريف الجرجاني أن التضمين ((أن يُقَصَّدَ بلفظٍ معناه الحقيقي، ويُلاحظ معه معنى فعلٍ آخر يناسبه، ويدلُّ عليه بذكر شيء من متعلقاته.))⁽⁴⁾.

1 257/131، 258، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، ط3، 1414هـ، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 1371/2، أحمد مختار عمر، عالم الكتب/القاهرة، ط1، 2008م.
2 . مغني اللبيب عن كتب الأعراب ص897، ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، تحقيق: مازن المبارك. محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م.
3 . البرهان في علوم القرآن 338/3، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط1، 1957م.
4 . حاشية الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف ص126، علي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفى الحلبي، دط، 1392هـ.

ودرسَ مَجْمَعُ اللغة العربية بالقاهرة ظاهرة التضمن اللغوي مُعرِّفاً إياه بأنه ((أن يُؤدِّي فعلٌ أو ما في مَعْنَاهُ في التعبير مُؤدِّي فعلٍ آخر أو ما في مَعْنَاهُ، فَيُعْطَى حُكْمُهُ في التَّعْدِيَةِ واللِّزُومِ))⁽¹⁾، وهو التعريف ذاته الذي نقله عباس حسن في النحو الواجِب⁽²⁾، وهو تعريف قاصر؛ لحصره التضمن في الأفعال دون الأسماء والحروف.

● المسألة الثانية: آراء علماء اللغة في التَّضْمِين.

تتبَّه علماء اللغة لظاهرة التضمن اللغوي مُبكِّراً، فذكروها في كتبهم، مستشهدين عليها بشواهد من فصيح الكلام من القرآن والشعر والنثر.

ويتتبع هذه الظاهرة عند أوائل النحويين فإننا لن نجد لها ذكراً بِمُسَمَّاهَا الذي تعارف عليه النحاة فيما بينهم، ولكننا سنجد لها إشارات عندهم دون تحديد لها أو تعريفها بما تعارف عليه من جاء بعدهم، فهذا شيخ النحويين سيبويه قد أشار إليها في كتابه بقوله - إن العرب في كلامهم -: ((جعلوا "عَسَى" بمنزلة "كان" في قولهم: عسى الغُورُ أَبُوساً، ولا يقال: عَسَيْتَ أَخانا، ... ومن كلامهم أن يجعلوا الشَّيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام.))⁽³⁾، وقال في موضع آخر: ((وقد يكون «علمتُ» بمنزلة «عرفتُ» لا تريد إلاَّ عِلْمَ الأوَّل، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾⁽⁴⁾، وقال سبجانه: ﴿وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾⁽⁵⁾، فهي ههنا بمنزلة «عرفتُ»⁽⁶⁾، فما تنزيله «عسى» منزلة «كان» معنىً وعملاً، وتنزيله «علم» منزلة «عرف»، إلا من هذا الباب، يدلنا على ذلك ما ختم به كلامه قائلاً: ((ومن كلامهم أن يجعلوا الشَّيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام.))، فكانه بذلك قصد التضمن عينه.

1 . مجلة مجمع اللغة العربية الملكي - القاهرة 1/181، طبعته المطبعة الأميرية ببولاق، 1935م.

2 . ينظر: النحو الواجِب 2/169، عباس حسن، دار المعارف - مصر، ط15، دت.

3 . الكتاب 1/51، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1988م.

4 . سورة البقرة الآية 65.

5 . سورة الأنفال الآية 6.

6 . الكتاب 1/40.

وقد ترسّخ هذا المنهج، وتبلورت هذه الفكرة عند النحاة بعد سيبويه، وظلت هذه الإشارات - أي الإشارة إلى ظاهرة التضمين - ترد عند اللغويين، حتى ظهر التصريح بها في القرن الرابع الهجري عند ابن جنّي، حيث ذكر أن العرب تتوسع في إيقاع حرف تعدّد لفعل موقع حرف تعدّد لفعل آخر، إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁽¹⁾، مبيناً أنك لا تقول: رفثتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفثتُ بها أو معها؛ لكنه لما كان "الرفث" هنا في معنى "الإفشاء"، و"أفضيتُ" يتعدى حقيقة بـ "إلى" كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جئتُ بـ "إلى" مع "الرفث" إيداناً وإشعاراً أنه بمعناه⁽²⁾.

وسار من جاء بعده على النسق والمنهج ذاته، وترسّخت فكرة التضمين عندهم، بل إنهم قد استغنوا عن الإشارة إليه وذكره صراحة في نصوصهم، فهذا الرضيّ يذهب إلى ((أنه إذا أمكن في كل حرفٍ يُتَوَهَّمُ خروجهُ عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته، أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضْمَنُ فِعْلُهُ الْمُعْدَى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأوّل، بل الواجب.))⁽³⁾.

وذهب ابن العربي إلى أن تضمين الأفعال أوّلَى وأقيس من حمل حروف الجر بعضها على بعض، وهي عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال؛ لما بينها من الارتباط والاتصال، وأشار إلى أن بعض النحويين جهلوا هذا، حتى قال كثير منهم: إن حروف الجر يُبدّل بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فحفّفي عليهم وضّع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأقيس، ولجّوا إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال⁽⁴⁾.

وذكر ابن تيمية أن العرب تُضْمَنُ الفعل معنى الفعل وتُعَدِّيهِ تَعْدِيَّتَهُ، وأن من جعل

1 . سورة البقرة الآية 187 .

2 . الخصائص 308/2، أبو الفتح بن جنّي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دت.

3 . شرح الرضي على الكافية 329/4، الرضي الاسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ط2، 1996م.

4 . ينظر: أحكام القرآن 243/1، أبو بكر محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربي، راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلق عليه محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط3، 2003م.

بعض الحروف تقوم مقام بعض فقد غلَطَ في ذلك، كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾⁽¹⁾؛ أي: مع نعاجه، ثم جعل التحقيق في كل ذلك ما قاله نحاة البصرة من التضمن، فجعل سؤال النعجة في الآية السابقة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾⁽²⁾، ضَمَّنَ معنى «يُزَيِّغُوكَ» و«يَصُدُّوكَ»، وقوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾⁽³⁾، ضَمَّنَ معنى «نَجَّيْنَاهُ» و«خَلَّصْنَاهُ»، وقوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾، ضَمَّنَ «يُرَوَّى» بها⁽⁵⁾. فنسب إلى البصريين ذهابهم إلى تضمين الأفعال مع كل حرف خالف أصله.

ووافق المرادي في ذلك فنسب إلى البصريين أن مذهبهم إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف، في حين نسب إلى الكوفيين أنهم يجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض⁽⁶⁾.

وذكر ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أن فقهاء العربية يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيُشَرَّبُونَ الفعل المتعدي به معناه؛ فيضمّنون الفعل معنى الفعل، لا يُقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليّة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن. وجعل منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾، فإنهم يُضمّنون «يشرب» معنى «يروي» فيعدونه بـ«الباء»، فيكون في ذلك دليل على الفعلين؛ أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار. وجعل هذا من بدیع اللغة

1 . سورة ص الآية 24.

2 . سورة الإسراء الآية 73.

3 . سورة الأنبياء الآية 77.

4 . سورة الإنسان الآية 6.

5 . ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية 13 / 342، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، دط، 2004م.

6 . ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص46، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط1، 1992م.

7 . سورة الإنسان الآية 6.

ومحاسنها وكمالها، وذكر أن هذه طريقة من طرائق سيبويه والمهرة من أصحابه في علم العربية⁽¹⁾.

ثم أشار إلى أن هذا باب واسع لو تتبعناه لطال الكلام فيه، وبمعرفة هذا الباب تستطيع أن توجه المعاني، ففعل الهداية مثلاً متى عُدِّيَ بـ«إلى» تضمن الإيصال إلى الغاية المطلوبة، فأُتِيَ بحرف الغاية، ومتى عُدِّيَ بـ«اللام» تضمن التخصيص بالشيء المطلوب، فأُتِيَ بـ«اللام» الدالة على الاختصاص والتعيين، فإذا قلت: هَدَيْتُهُ لكذا، أفهم معنى: ذكرته له، وجعلته له، وهَيَّأْتُهُ، ونحو هذا، وإذا تعدَّى بنفسه تضمن المعنى الجامع لذلك كله، وهو التعريف والبيان والإلهام⁽²⁾.

ولم يفت ابن هشام وجود ظاهرة التضمين في كلام العرب، ذاكراً أنهم قد يُشربون الألفاظ بعضها معاني بعض فيعطونها حكمها⁽³⁾.

وذكر الزركشي أن التضمين في الأفعال ((أَنْ تُضْمَنَ فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً؛ وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي مُتَعَدِّياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل؛ ليصحَّ تعدي به.))⁽⁴⁾.

وذكر ابن حجر التضمين مُسْتَدَلًّا بقول ابن مالك عن قوله ﷺ: ((وَمَا عَسَيْتَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِـي؟))⁽⁵⁾، بصحة التضمين في الأفعال، فقال: ((قال ابن مالك: في هذا شاهد على صحة تضمين بعض الأفعال معنى فعل آخر، وإجرائه مجرأه في التعدية، فإن «عسيت» في هذا الكلام بمعنى «حسبت»، وأُجْرِيَتْ مَجْرَاهَا فَتَصَبَّتْ ضَمِيرَ الغائبين على أنه مفعول ثانٍ.))⁽⁶⁾.

1 . ينظر: بدائع الفوائد 424/2، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي - جدة، دط، دت.

2 . ينظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

3 . ينظر: مغني اللبيب ص 299، 897.

4 . البرهان في علوم القرآن 3/338.

5 . جزء من حديث رواه البخاري في الجامع الصحيح 142/3 (كتاب المغازي - باب غزوة خيبر، حديث رقم/ 4240-4241)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، رقم كُتِبَ وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية - القاهرة، ط1، 1400هـ.

6 . فتح الباري بشرح صحيح البخاري 494/7، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السلفية، دط، دت.

ونقل السيوطي عن الزمخشري أن العرب ((من شأنهم أنهم يُضمّنون الفعل معنى فعلٍ آخر، فيَجْزُوْنَهُ مجْزَاه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين.))⁽¹⁾.

ومن أفضل ما قيل عن التضمين في العصر الحديث ما ذكره محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - عند حديثه عن وجوه إعجاز القرآن، فذكر أن من بينها صراحة كلماته، التي تكون باستعمال أقرب الكلمات في لغة العرب دلالة على المعاني المقصودة، وأشملها لمعانٍ عديدة مقصودة، فإن اقتضى الحال تصرُّفاً في معنى اللفظ، كان التصرُّف بطريق التضمين، وهو كثير في القرآن. ثم ذهب إلى أن هذه الوجوه كلّها - والتي من بينها التضمين - لا تُخالف أساليب الكلام البليغ، بل هي معدودة من دقائقه ونفائسه التي تَقِلُّ نظائرها في كلام بلغائهم؛ لعجز فطنة الأذهان البشرية عن الوفاء بجميعها⁽²⁾، فجعل التضمين من دقائق ونفائس اللغة، التي قلَّ أن تجدها عند البلغاء من العرب؛ لعجز الأذهان أن تحيط به كله.

وهذا النصّ جديرٌ بالتأمل، والوقوف عنده؛ لصُدوره عن قامّة من قامات اللغة والعلم في العصر الحديث، ويدل على القيمة الثمينة للتضمين في أداء المعنى والدلالة المقصودة منه، والوصول إلى التعبير المراد في سعة لغوية بأسلوب بليغ دقيق.

هذه أقوال كثير من العلماء في التضمين، وكيفيته وطريقته، ونشاهد من خلال هذه الأقوال أن بعضهم سجّل لنا مَنَعَ البصريين نيابة الحروف بعضها عن بعض، فيما أجاز الكوفيون ذلك قياساً، وهو قول فيه نَظَرٌ وبُعْدٌ عن المنثور في كتب الأوّلين من الفريقين، لا يتسع المقام هنا للخوض فيه.

● المسألة الثالثة: لماذا اللجوء إلى التضمين في التعبير؟ وما الغرض منه؟

بعد عرض آراء علماء اللغة في التضمين والوقوف عليها، نقف في هذه المسألة لمعرفة سبب لجوء العرب في تعابيرهم إلى التضمين، والغرض من استعماله، والفائدة اللغوية منه.

1 . الأشباه والنظائر في النحو 219/1، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الإله نيهان، وغازي مختار طليمات، إبراهيم محمد عبد الله، وأحمد مختار الشريف، مطبوعات مَجْمَع اللغة العربية بدمشق، دط، 1987م.
2 . ينظر: التحرير والتنوير 113/1، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر - تونس، دط، 1984م.

1. لماذا اللجوء إلى التضمن في التعبير؟ وما فائدته؟

لم يلجأ العربي في شعره وحديثه وكلامه وخطابه إلى التضمن لقلّة في مفردات اللغة العربية، أو لضعف في أساليبها وتعبيرها، بل لأنها لغة بلاغية يعبر فيها المتحدث بأدق الأساليب والتعبير، في اختيار لأرقى الألفاظ وأكثرها تعبيراً عن آرائه؛ ليصل بها إلى السامع والمتلقي بأسر الطرق وأبلغها، فقد جاء عند الميداني في البلاغة العربية أن التضمن فن رفيع من فنون الإيجاز في البيان، فهو لا يخضع للقواعد العربية الجامدة التقليدية، التي قد يقيدها النحو، وإنما هو لمح ابتكاري يلاحظه البليغ، فيرى فعلين متقاربين، ويريد استعمالهما في كلامه، وهذا يقتضي منه أن يصوغهما في جملتين مختلفتين، فيعطيهما ما يلائمه من معمولات، لكنه يرى في اللغة فيجد ما هو أبداع من ذلك وأخصر، وأرفع أسلوباً في أداء بياني جميل، يحرك ذهن المتلقي لفهمه، ويعجب لماحي الذكاء من البلاء، وهو أن يختار فعلاً من الفعلين بفضيلة، فيذكره بلفظه، ثم يذكر ما يتعدى إليه الفعل الآخر، أو معموله، ويحذف معمول الفعل الذي ذكره، إذا كان له معمول، فيستغني بذكر جملة واحدة عن جملتين⁽¹⁾.

فالجوء إلى التضمن هو غاية للوصول بالنص اللغوي إلى أرفع أساليب البلاغة واللغة، فما يتفاضل البلاء والشعراء والخطباء في أقوالهم وحكمهم وأشعارهم وخطبهم إلا بمثل هذه الأساليب الرفيعة وغيرها؛ لهذا كان من معجزات القرآن الكريم أسلوبه وبلاغته؛ إذ كان أسلوبه في الخطاب أرفع وأرقى من أساليب العرب وفصحائهم، فلم يستطع خصومه ومناوئوه رده أو عيبه، وهم أهل الفصاحة والبلاغة والبيان، بل تحداهم جلّ ذكره صراحة وفي أكثر من موضع أن يأتوا بمثل أسلوبه وتركيبه وبلاغته، فقال عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾⁽²⁾.

وقد ورد التضمن في القرآن الكريم في كثير من المواضع، ذكرها المفسرون في تفاسيرهم؛

1. ينظر: البلاغة العربية 49/2، 50، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، ط1، 1996م.

2. أفانين الكلام: أساليبه وطرقه وأجnasه. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة 1746/3.

إذ أنه من أساليب العرب وأفانينها⁽¹⁾، قال السمين الحلبي: ((ليس التضمنين مقصُوراً على الضرورة، وهو في القرآن أكثر من أن يُحصَر.))⁽²⁾، وقال الطاهر بن عاشور: ((من بديع الإيجاز في القرآن وأكثره ما يُسمَّى بالتضمنين، وهو يرجع إلى إيجاز الحذف.))⁽³⁾.

فما لجوء العرب إليه إلا لبلوغ أرقى غايات مرادهم في التعبير والفصاحة، بأقل كلام وأخصر خطاب.

2. الغرض من التضمنين:

إن الغرض من التضمنين وفائدته اللغوية هو الحصول على دلالة معنوية لا تتأتى بأحد اللفظين، بل تكون بتضمنين أحدهما معنى الآخر؛ لإعطاء هذه الدلالة والوصول إلى المعنى المراد منها، من ذلك ما ذكره الزمخشري في بيان الغرض من التضمنين وفائدته عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعُدَّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽⁴⁾ من أنه يُقال: «عَدَاه» إذا جَاوَزَهُ، وإنما عُدِّي في الآية بـ«عن»؛ لتضمنين «عدا» معنى «نبا» و«علا»، كما في قولك: نَبَتْ عنه عَيْنُهُ، وَعَلَتْ عنه عَيْنُهُ؛ وذلك إذا اقتحمته ولم تعلق به. والغرض من هذا التضمنين إعطاء الكلام مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذٍّ، وقد رجع المعنى بالتضمنين إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾⁽⁵⁾؛ أي: ولا تضموها إليها آكلين لها⁽⁶⁾.

وفائدة التضمنين عند ابن هشام ((أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين.))⁽⁷⁾.

1 . سورة البقرة الآية 23.

2 . الدر المصون في علم الكتاب المكون 631/4، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط1، 1406هـ.

3 . التحرير والتنوير 123/1.

4 . سورة الكهف الآية 28.

5 . سورة النساء الآية 2.

6 . ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل 3/581، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان - الرياض، ط1، 1998م.

7 . مغني اللبيب ص687.

وجاء عند بعض المعاصرين بعد دراسته لأسلوب التضمين أن ((الغرض من التضمين هو إفراغ اللفظين إفراغاً كأنَّ أحدهما سُبَّكٌ في الآخر، فالمعنى لا يأتيك مُصرّحاً بذكره، مكشوفاً عن وجهه، بل مدلولاً عليه بغيره، يُشارفه من طريق يخفى، ومسلك يدق، يتلّوح لك بعضه بالإيماء دون الإفصاح.))⁽¹⁾.

ومن فوائد معرفة التضمين واستعماله أيضاً ما ذكره بعض الدارسين⁽²⁾:

1. التوسع في المعنى: فاستعمال الكلمة الواحدة لتؤدي معنى أكثر مما وُضعت له في أصل دلالتها، إنما يكون ذلك من باب التوسع في المعنى مع إيجاز في اللفظ.

2. الإيجاز في اللفظ: فتأدية المعنى الواسع بأقل الألفاظ، إنما هو ضرب من ضروب البلاغة، ألا وهو الإيجاز، قال محمد الخضر الحسين: ((للتضمين غرض هو الإيجاز.))⁽³⁾.

3. الاختصار في الأساليب: العدول إلى طريقة مختصرة في التعبير ظاهرة بارزة في العربية، يقول فاضل السامرائي: ((للتضمين غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب؛ وذلك بذكر فعل، وذكر حرف جرّ يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين، معنى الفعل الأول، ومعنى الفعل الثاني.))⁽⁴⁾.

4. تفسير المعنى: للتضمين أثر مهم في تفسير بعض التراكيب اللغوية التي قد تبدو في ظاهرها ممتنعة، وذلك من خلال بيان ما تتعلق به المعمولات في تلك التراكيب، من ذلك تضمين «أَمَاتُهُ» في قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾⁽⁵⁾، معنى الفعل «أَلْبَتَهُ»، فكأنه قيل: فَأَلْبَتَهُ اللَّهُ بالموت مائة عام، فيتعلق الظرف «مائة» بـ«أَمَاتَهُ» بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين.

1. التضمين النحوي في القرآن الكريم 106/1، محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان - المدينة المنورة، ط1، 2005م.
2. ينظر: التضمين النحوي وأثره في المعنى ص213، دراسة بحثية لهادي الشجيري منشورة بمجلة الأستاذ، مجلة علمية محكمة فصلية، تصدر عن كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، العدد 202 سنة 2012م.
3. النحو الوافي 584/2.
4. معاني النحو 14/3، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - عمان، ط1، 2000م.
5. سورة البقرة الآية 259.

5. **يعصمُ عن الخطأ:** إن الجهل بالتضمنين قد يؤدي إلى الوقوع في الخطأ أثناء الحكم على بعض التراكيب العربية الصحيحة، من ذلك ما ذكره ابن هشام في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾⁽¹⁾، فقال: ((ولمَّا خَفِيَ التَّضْمِينُ عَلَى بَعْضِهِمْ فِي الْآيَةِ، وَرَأَى أَنَّهُ لَا يَقَالُ: حَلَفْتُ مِنْ كَذَا، بَلْ: حَلَفْتُ عَلَيْهِ، قَالَ: «مِنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِمَعْنَى «الَّذِينَ»، كَمَا تَقُولُ: لِي مِنْكَ مَبْرَةٌ، وَقَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ الْفُقَهَاءِ: آلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ، فَغَلَطُوا وَقَعَهُمْ فِيهِ عَدَمُ فَهْمِ الْمُتَعَلِّقِ مِنَ الْآيَةِ.))⁽²⁾.

6. **يدعو إلى الأنس بالعربية، والفقهاء فيها، والبحث عن أسرارها:** يقول ابن جني بعد أن بيّن التضمنين: ((فَإِذَا مَرَّ بِكَ شَيْءٌ مِنْهُ فَتَقَبَّلْهُ، وَآنَسْ بِهِ، فَإِنَّهُ فَصْلٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ لَطِيفٌ حَسَنٌ، يَدْعُو إِلَى الْآنَسِ بِهَا وَالْفَقَاهَةِ فِيهَا.))⁽³⁾.

والدارس لعلم العربية والمتمتع فيه، يتضح له جلياً الغرض والفائدة الملموسة من التضمنين، ولا أدلّ على ذلك من ذكره والاستعانة به في كتب التفسير بشتى أنواعها، قديمها وحديثها؛ لتوضيح معنى من معاني القرآن وأساليبه البليغة الراقية؛ فلا يكاد يخلو تفسير من ذكره، ولجأ إليه المفسرون في مواضع عديدة؛ لفهم النص وأحكامه.

ومن خلال ما عُرِضَ من أقوال يتضح أن الغرض من التضمنين وفائدته هو: دمج معنى كلمتين وسبكهما في كلمة واحدة، في إيجازٍ للفظ، واختصارٍ للكلام والأسلوب، وتفسيرٍ للمعنى في بعض التراكيب اللغوية؛ عاصماً عن الوقوع في خطأ الفهم لبعض التعابير، وإفادة معنى ودلالة واضحة، يعجز اللفظ الواحد عن الوصول إليها دون الآخر، وإفهام السامع والمتلقي المعنى المراد بكفاءة ودقة مُتَنَاهِيَتَيْنِ في أسلوب بليغ ورفيع.

● المسألة الرابعة: التضمنين بين الحقيقة والمجاز والكناية.

إذا كان من أغراض التضمنين وفوائده الإيجاز، فهل هو من باب الحقيقة، أو المجاز، أو الكناية؟ أو يكون جامعاً للمجاز والكناية معاً؟

1 . سورة البقرة الآية 226.

2 . مغني اللبيب ص 898 ، 899 .

3 . الخصائص 310/2 .

لقد انقسم اللغويون في حديثهم عن التضمن بين الحقيقة والمجاز والكناية إلى مذاهب شتى، فمنهم من رأى أنه استعمالٌ للفظ على حقيقته، ومنهم من رأى أنه مجاز، ومنهم من رأى أنه من باب الكناية، وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك فقالوا: إنه جمع بين الحقيقة والمجاز، وقد نقل عباس حسن عن أحد الباحثين قوله: ((التضمن مبحث ذو شأن في العربية، وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة، فقال بعضهم: إنه حقيقة. قال بعضهم: إنه مجاز، وقال آخرون: إنه كناية، وقال بعضهم: إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين؛ لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادة المعنى الأصلي)).⁽¹⁾

ويرى الشريف الجرجاني أن اللفظ في التضمن استعمل على حقيقته، فقال عند تعريفه: ((أن يُقصد بلفظٍ معناه الحقيقي، ويُلاحظ معه معنى فعلٍ آخر يناسبه، ويدلُّ عليه بذكر شيء من متعلقاته، كقولك: «أحمدُ إليك فلاناً»، لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء ودلت عليه بذكر صلتها، أعني «إلى»؛ أي: أنهى حمده إليك)).⁽²⁾

ثم ردَّ على من جعل التضمن جمعاً بين الحقيقة والمجاز ببيان أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مُراد بلفظٍ محذوف، يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته، فتارة يُجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف حالاً، كقوله: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾⁽³⁾، فكأنه قال: «لتكبروا الله حامدين على ما هداكم»، وتارة يُعكس فيُجعل المحذوف أصلاً، كقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾⁽⁴⁾؛ أي: يعترفون به مؤمنين، وإلا لم يكن تضميناً بل مجازاً عن الاعتراف⁽⁵⁾.

ونقل ياسين العليمي موافقة السعد التفتازاني لما ذهب إليه الشريف الجرجاني، من أن حقيقة التضمن أن يُقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وإن الفعل

1 . النحو الوافي 2/ 583.

2 . حاشية الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف ص 126.

3 . سورة البقرة الآية 185.

4 . سورة البقرة الآية 3.

5 . ينظر: حاشية الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف ص 126.

المذكور مُستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، نحو: أحمدُ إليك فلاناً، معناه: أحمدُهُ مِنْهياً إليك حمَدُهُ⁽¹⁾.

وقال أبو البقاء الكفوي: ((لا يكون التضمن من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة، التي قُصِدَ بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة.))⁽²⁾

وذهب آخرون إلى أن التضمن هو نوع من المجاز؛ لأن التضمن إيقاع لفظٍ موقع غيره؛ لتضمنه معناه⁽³⁾.

وخالف الزركشي القائلين إن التضمن جمع بين الحقيقة والمجاز، وذهب إلى أن التضمن مجاز، واللفظ فيه لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، إنما الجمع بينهما هو مجاز خاص يُسمَّى التضمن، للتفريق بينه وبين المجاز المطلق⁽⁴⁾.

وعقّب ياسين العلمي على قول ابن جني: «إن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر، إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر»، بأن التضمن على هذا القول مجاز مرسل؛ لأنه استعمل اللفظ في غير معناه؛ لعلاقة بينهما وقرينة⁽⁵⁾.

وذهب آخرون إلى أن التضمن جمع بين المجاز والحقيقة؛ لدلالة اللفظ المذكور على معناه بنفسه وعلى اللفظ المحذوف بالقرينة، وهو ظاهر كلام ابن هشام في المغني؛ لجعله الفائدة من التضمن ((أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين))⁽⁶⁾، وقد تنبه إلى ذلك الدسوقي عند وقوفه على هذا القول، فذكر أن قول ابن هشام ظاهرٌ في أن الكلمة تُستعمل في حقيقتها ومجازها؛ لأنه جعل الفعل "يُولون" في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾⁽⁷⁾ تضمّن معنى: «يمتنعون من

1 . ينظر: حاشية ياسين بن زين الدين العلمي على شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك في النحو للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري 4/2، المطبعة الأزهرية المصرية، ط2، 1325هـ.

2 . الكليات ص266، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1998م.

3 . ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

4 . ينظر: البرهان في علوم القرآن 440/2.

5 . ينظر: حاشية ياسين العلمي على شرح التصريح 4/2.

6 . مغني اللبيب ص897.

7 . سورة البقرة الآية 226.

وطء نسائهم بالحلف»، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز، من باب إطلاق السبب على المسبب؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك⁽¹⁾.

وهو ظاهر نص العزّ بن عبد السلام أيضاً، حيث جاء عنده أن مجاز التضمين أن تُضمّن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين؛ فَيُعَدَّى تَعْدِيَّتَهُ، كقوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾⁽²⁾، فتضمّن: «حقيق» معنى «حريص»؛ ليفيد أنه محقّق بقول الحقّ وحريص عليه، وأن تضمّن فعلاً معنى فعل؛ لإفادة معنى الفعلين فيتعدّى تَعْدِيَّتَهُ، كقول الشاعر:

كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مَجْنِي ... قد قتل الله زياداً عني⁽³⁾

فضمّن «قتل» معنى «صرف»؛ لإفادة أنه صرفه بالقتل دون ما عداه من الأسباب، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً⁽⁴⁾.

ومن الداهبين إلى أن التضمين جمع بين الحقيقة والمجاز الصّبّان في شرحه على الأشموني، حيث رأى أن الأقرب عنده أن يكون التضمين مُستعملاً في كلّ من المعنيين على حدته، فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين، فتكون تارة المشابهة بينهما، وتارة تكون غيرها، مؤيداً ما ذهب إليه بما نُقل عن ابن عبد السلام، وجزم به الدماميني وغيره، أنه مُستعمل في حقيقته ومجازه، وهذا عنده هو التضمين النحوي⁽⁵⁾.

أما جعل التضمين كنايةً، فقد ذكر العليمي: أن السّعد وغيره جعلوا التضمين كناية؛ لأن الكلام قد يستفاد منه معنى غير معناه الحقيقي، كما يفيد قولك: «آذيتني فستعرف» التهديد،

1 . ينظر: النحو الواج 567/2.

2 . سورة الأعراف الآية 105.

3 . البيت من بحر الرجز، وورد في الخصائص 310/2، ومغني اللبيب ص 899 منسوباً إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

4 . ينظر: مجاز القرآن ص 127، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، تحقيق: مصطفى محمد حسين

الذهبي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، دط، 1999م.

5 . ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 138/2، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1997م.

«وإن زيدا قائم» إنكار المخاطب⁽¹⁾، وهو مخالف لما نقله عنه قبل من موافقته للشريف الجرجاني. ومما نقله العليمي أيضاً من أقوال في التضمنين، أن القول الخامس فيه: ((إن المعنيين مرادان على طريق الكناية؛ فيُراد المعنى الأصلي توصلاً إلى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.))، وقد ضعفَ الشريف الجرجاني هذا القول؛ لأنَّ المُكْنَى به في الكناية قد لا يُقصدُ ثبوته، وفي التضمنين يجب أن يُقصدَ ثبوت كل واحد من المُضمَّن والمُضمَّن فيه⁽²⁾. وأجابه العليمي بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها، ولذلك سُمِّيَ باسم خاص⁽³⁾؛ أي: التضمنين.

هذه جُلُّ أقوال وآراء العلماء واختلافاتهم في انتماء أسلوب التضمنين إلى باب من أبواب البلاغة، فكما عُرِضَ فقد ذهبوا فيه مذاهب شتى، وتعددت آراؤهم وتخريجاتهم له، وقد جمعها ياسين العليمي في ثمانية أقوال هي⁽⁴⁾:

الأول: أنه مجاز مرسل؛ لأن اللفظ استعملَ في غير معناه لعلاقة وقرينة.

الثاني: أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز؛ بتأويل أن الفعل المذكور دلَّ على معناه الحقيقي، وعلى الملحوظ بذكر القرينة.

الثالث: أن الفعل المذكور مُستعملٌ في حقيقته لم يُشربَ معنى غيره، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب بمعونة القرينة اللفظية.

الرابع: أن اللفظ مُستعملٌ في معناه الحقيقي، مُستتبعٌ معنى آخر يناسبه؛ فيكون الكلام من باب الحقيقة مقصوداً منها معنى آخر يناسبها، وعليه فلا مجاز ولا كناية ولا حذف.

الخامس: أن المعنيين مرادان على طريقة الكناية، فيُراد المعنى الأصلي توصلاً إلى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.

1 . ينظر: حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح 6/2.

2 . ينظر: حاشية الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف ص127.

3 . ينظر: حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح 6/2.

4 . ينظر: حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح 6/2 وما بعدها، ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي - القاهرة 187/1 وما بعدها.

السادس: أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.

السابع: أنه مجاز عقلي في النسبة بين الفعل ومتعلقاته.

الثامن: أنه نوع مستقل من أركان الكلام بذاته. فيكون قسماً رابعاً للحقيقة والمجاز والكناية.

وبعد سرد أقوال الأولين واختلافهم في حقيقة التضمن، فهل التضمن حقيقة؟ أو مجاز؟ أو كناية؟ هذا ما سنقف عليه هنا لبيان.

إن القول بمجازية التضمن مخالف لحقيقة المجاز، فقد عرّف البلاغيون المجاز بقولهم: ((هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له لعلاقة، مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قد تكون "المشابهة"، وقد تكون غيرها.))⁽¹⁾، والتضمن مخالف لذلك؛ فالمعنى الوضعي له مقصود ومراد بذكره.

وقال أبو بكر الجصاص الرازي: ((ومتى تناول اللفظ معنيين، هو في أحدهما مجاز وفي الآخر حقيقة، فالواجب حملُه على الحقيقة، ولا يُصَرَّفُ إلى المجاز إلا بدلالة ...، والحقيقة: هي اللفظ المستعمل في موضعه الموضوع له في اللغة، والمجاز: هو المعدول به عن حقيقته، والمستعمل في غير موضعه الموضوع له في أصل اللغة، ولا يجوز أن يُعَدَّلَ به عن جهته وموضعه إلا بدلالة.))⁽²⁾، واللفظ المذكور في التضمن لا يكون معدولاً به عن حقيقته.

ثم أضاف: ((وكان شيخنا أبو الحسن الكرخي يقول: لا يُجَوِّز استعماله للمعنيين جميعاً في حال واحد؛ لأن هذا يوجب كون اللفظ حقيقةً مجازاً في حال واحدة، وهذا محال ...، ومحال أن يكون لفظ واحد مُستعملاً في موضعه ومعدولاً به عن موضعه في حال واحدة.))⁽³⁾، وقوله هذا يفارق بين التضمن والمجاز.

وقال الراغب الأصفهاني: ((وقالوا: القمران، للشمس والقمر، وذلك في «الشمس»

1 . جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ص 251، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية - صيدا ، بيروت، دط، دت.

2 . الفصول في الأصول 46/1، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1994م.

3 . المرجع السابق 46/1.

مجازاً لا محالة، فإن قيل: إن ذلك لا يصح، من حيث إن المتكلم به يكون مُريداً استعمال اللفظ فيما وضع له، والعدول به عن الموضوع له في حالة واحدة، وذالك أمران متنافيان في المراد، وهذه عُمدة مَنْ مَنَعَ مَنْ جواز ذلك.

قيل: إن ذلك إنما يُنابى إذا وُضِعَ لفظٌ فاستعمل في معنى واحد على أنه منقول إليه عن غيره، ومستعمل في موضعه، أما إذا استعمل في أحد مَعْنَيْهِ، لا على النقل، بل على الوضع له، وفي الآخر على النقل إليه، صحَّ إرادتهما معاً⁽¹⁾، فحكم بتناي في استعمال اللفظ مجازاً في معنى واحد، فيفيد معناه الوضعي؛ أي الحقيقي، إضافة إلى معنى آخر منقول إليه، وهذا ما يُفيدة التضمن عينه.

وقد نقل المفسرون إجماع العلماء على أن الأصل في الكلام حَمَلُهُ على حَقِيقَتِهِ، فإنَّ قَامَ دَلِيلٌ مُنْفَصِلٌ على تَعَذُّرِ حَمَلِهِ عليها، تَعَيَّنَ صَرْفُهُ إِلَى المجاز⁽²⁾. واللفظ المذكور في التضمن لا يتعذر حَمَلُهُ على المعنى الحقيقي المراد منه، بل هو كما قالوا: ((أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين))⁽³⁾؛ فيفيد معناه الأصلي الموضوع له، ومعنى ما تضمنه.

وليس اضطراب العلماء في مجازية التضمن، بين كونه مجازاً خالصاً، أو كونه يجمع بين الحقيقة والمجاز، إلا دليلاً واضحاً على مخالفة ومفارقة التضمن للمجاز، وقد مرَّ بنا مخالفة الزركشي للقائلين بالمجازية المطلقة للتضمن، فجعله مجازاً خاصاً يُسمَّونه التضمن؛ للتفريق بينه وبين المجاز المطلق.

أما من ذهب إلى أن التضمن جمع بين الحقيقة والمجاز؛ فقد رده أبو البقاء بقوله:

1 . تفسير الراغب الأصفهاني 41/1، أبو القاسم الحسين بن محمد، حقق الجزء الأول منه محمد عبد العزيز بسيوني، منشورات كلية الآداب - جامعة طنطا، ط1، 1999م.

2 . ينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) 111/20، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب - الرياض/المملكة العربية السعودية، ط1، 2003م، ومفاتيح الغيب 94/30، الإمام محمد الرازي فخر الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1981م، والبحر المحيط 220/9، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط1، 1420هـ. واللباب في علوم الكتاب 301/19، ابن عادل أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط1، 1998م.

3 . مغني اللبيب ص687.

((وكلُّ من المعنيين مقصود لذاته في التضمن، إلا أن القصد إلى أحدهما وهو المذكور بذكر متعلقه، يكون تبعاً لآخر وهو المذكور بلفظه، وهذه التبعية في الإرادة من الكلام، فلا ينال في كونه مقصوداً لذاته في المقام، وبه يفارق التضمن الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن كلاً من المعنيين في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته، مقصود في المقام أصالة؛ ولذلك اختلف في صحته مع الاتفاق في صحة التضمن.))⁽¹⁾

أما جعلُ التضمن من باب الكناية فهو أبعد من جعله مجازاً؛ للفرق الواضح بين التضمن والكناية، فقد عرّف علماء البلاغة الكناية بأنها: ((لفظٌ أُطلق وأريدَ به لازم معناه، مع قرينة لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي.))⁽²⁾، وهي بذلك تخالف التضمن في أنه يؤدي معنيين معاً بلفظ واحد، وليس قول العرب للرجل: «كثير الرماد»، مقصوداً منه معناه الحقيقي، وهو كثرة رماده على رماد غيره، بل المقصود منه معنى آخر، هو المفاخرة على الآخرين بالجد والكرم، فعُدُّوا عن التصريح بهذه الصفة، إلى الإشارة إليها بشيء تترتب عليه وتلزمه، وليس للمعنى الحقيقي أي دور هنا في هذه المفاخرة، وهذا ما لا ينطبق على التضمن جملة وتفصيلاً. قال أبو البقاء الكفوي: ((والمعنى الحقيقي في الكناية مقصود بالإفادة؛ لكن لا لذاته، بل لتقدير المكنى عنه، وبه تفارق الكناية التضمن.))⁽³⁾

وقال ياسين العلمي مُبيناً قصد الشريف الجرجاني من قوله: «إن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي، فيكون هو المقصود أصالة، لكن قُصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ»: ((والمراد من التبعية في قوله: «لكن قصد بتبعيته» التبعية في اللفظ، كما يُصرّح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند الكلام في قوله:

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ⁽⁴⁾

1 . الكليات ص266.

2 . جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ص287.

3 . الكليات ص762.

4 . صدر بيت من بحر الكامل منسوب إلى عمران بن حطان، وعجزه:

فَتَجَاءُ تَنْفَرُ مِنْ صَفٍّ صَفٍّ صَفٍّ صَفٍّ

ينظر: الأغاني 122/18، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، دط، دت، وشعر الخوارج ص166، إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت/لبنان، ط3، 1974م.

لا يُنْأَى في تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له، ومفهوم منه، من الجراءة والصولة⁽¹⁾. ثم بين أن الفرق بين هذا الوجه والتضمين ((أن في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً في المقام أصالة، وبه يفارق التضمين الكناية، وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعاً مقصوداً في المقام أصلاً، كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة، وذلك يُغني عن قصد إلى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى))⁽²⁾.

وأخيراً يرد قول القائلين بمجازية التضمين أو كنيائته: ((أن قدماء النحاة البصريين القائلين بوجوب فرض التضمين في بعض الألفاظ، لم ينقل عنهم قول بات في أن هذا التوسع الذي فرضوه من باب المجاز أو الكناية))⁽³⁾، فإذا كان الأولون السابقون من العلماء - وهم المأخوذ عنهم أصل علم العربية وقواعدها - لم يقولوا بمجازية التضمين ولا بكنيائته، ولم يصرح أحد منهم بذلك، فهل غاب عنهم دلالة التضمين على المجاز أو الكناية؟ أو قَصُرَ فَهْمُهُم للتضمين فلم ينتبهوا لمجازيته أو كنيائته!!

وبعد هذا كله وما تمَّ عرضه من آراء وأقوال، فإن الصواب أن اللفظ في التضمين قد استعمل على معناه الحقيقي، وأن هذا المعنى مقصودٌ ومرادٌ في الكلام، إضافةً إلى المعنى الآخر الذي قُصِدَ منه هذا التضمين، وبذلك يكون التضمين أسلوباً مُنفصلاً عن المجاز والكناية، يتفاضل به البلقاء والخطباء والشعراء فيما بينهم، كما يتفاضلون بالمجاز والكناية وغيرها من الأساليب البلاغية الرفيعة، والله أعلم بالصواب.

● المسألة الخامسة: التَّضْمِينُ بَيْنَ الْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ.

من أصول علم النحو وعلوم العربية أصلاً يقوم عليهما وضع القواعد وتخريج الأقوال هما: القياس والسماع، ولعلَّ من أحد أسباب وضع علماء العربية لهذين الأصلين هو تنقية اللغة من أساليب قد تكون ضعيفة، أو مخالفة للكثير المنقول عن العرب، أو دخيلة عليها

1 . حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح 6/2.

2 . المرجع السابق 6/2.

3 . مجلة مجمع اللغة العربية الملكي - القاهرة 187/1.

لا ترقى لمستوى البراعة اللغوية والبلاغية للغة العربية؛ لذلك وقف العلماء من التضمنين موقفين متغايرين، بين مؤيدٍ له، داعٍ إلى قياسيته، قائلًا بها؛ لوروده بكثرة في كلام العرب شعراً ونثراً، وبين رافضٍ لقياسه، وَعَدَّ ما جاء منه سماعياً لا يُقاس عليه.

فمن الذاهبين إلى أن التضمن سماعي غير مقيس في اللغة ابنُ السيد البطليوسي؛ إذ يقول: ((هذا الباب أجازه قوم من النحويين، أكثرهم الكوفيون، وَمَنَعَ منه قوم، أكثرهم البصريون، وفي القولين نظر.))⁽¹⁾، ثم انتهى في نهاية عرضه له إلى أن هذا الباب: ((مقصود على السماع، لا يجوز القياس عليه.))⁽²⁾.

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان أيضاً في قوله: ((ومن كلام العرب: دعوتُ الله سميعاً، ولا تقول بهذا المعنى: دعوت إلى الله، بمعنى: دعوت الله، إلا أنه يمكن أن يُصحَّح كلامه بدعوى التضمن، ضمَّن «يدعون» معنى «يلجؤون»، كأنه قيل: فيكشف ما يلجؤون فيه بالدعاء إلى الله، لكن التضمن ليس بقياس، ولا يُصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إليه.))⁽³⁾.

وقال في موضع آخر: ((ولا يُفسَّر «عُفِي» بمعنى «تُرِكَ»؛ لأنه لم يثبت ذلك مُعدَّى إلا بالهمزة، ومنه: «أعفوا اللَّحَى»⁽⁴⁾، ولا يجوز أن تُضمَّن «عُفِي» معنى «تُرِكَ»، وإن كان العا في عن الذنب تاركاً له، لا يُؤاخذُ به؛ لأن التضمن لا ينقاس.))⁽⁵⁾.

وهو ما نقله السيوطي عنه أيضاً عند كلامه عن الفعل «دَرَى» وتعديته، فقال: ((وقال أبو حيان: لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين، ولعل البيت⁽⁶⁾ من باب التضمن، ضمَّن

1 . الاقتضاب في شرح أدب الكتاب 2/262، أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، دط، 1996م.

2 . المرجع السابق 2/269.

3 . البحر المحيط 4/513.

4 . الحديث رواه البخاري في الجامع الصحيح 4/73 (كتاب اللباس - باب إعفاء اللحى، حديث رقم/5893).

5 . البحر المحيط 2/149.

6 . البيت المقصود هو قول الشاعر: دُرَيْتُ الْوَيْءَ الْعَهْدَ يَا عَزَّوْ فَاعْتَبِطُ ... فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ.

وهو من البحر الطويل، وورد غير منسوب إلى أحد في: شرح التسهيل 2/79، ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجباني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.

«درية» بمعنى «علمت»، والتضمنين لا ينقاس ولا ينبغي أن يُجعل أصلاً حتى يكثر، ولا يثبت ذلك بيت نادر محتمل للتضمنين⁽¹⁾.

وذهب أبو البقاء الكفوي مذهب أبي حيان نفسه، فقال: ((التضمنين سماعي لا قياسي، وإنما يُذهبُ إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى))⁽²⁾.

أما القائلون بقياسية التضمنين - وهم كثر - فمنهم السمين الحلبي، الذي خالف شيخه أبا حيان - القائل بسماعية التضمنين، ولا يُصار إليه إلا لضرورة - فجعل أحد أوجه نصب «خبالاً» في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾⁽³⁾ التضمنين، وردَّ القول القائل إنه منصوب على إسقاط حرف الجر بأن ((هذا غير مُنقاسٍ، بخلاف التضمنين فإنه مُنقاسٌ، وإن كان فيه خلافٌ وإيه))⁽⁴⁾.

ومن الذين ذكروا قياسية التضمنين الأزهري في شرحه على أوضح المسالك لابن هشام، حيث قال: ((واختلفَ في التضمنين أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثر على أنه قياسي، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام))⁽⁵⁾.

وقال الصبَّان: ((التضمنين النحوي: وهو إشراب كلمة معنى أخرى، بحيث تؤدي المعنيين؛ فيكون مقابل الظاهر التضمنين البياني، وهو تقدير حال تناسب الحرف؛ لأننا نمنع كون التضمنين النحوي ظاهراً عن البياني؛ للخلاف في كون النحوي قياسياً))⁽⁶⁾.

وذهب الآلوسي مذهب السمين في توجيه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾ فضمن

- 1 . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 480/1، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998م.
- 2 . الكليات ص266، 267.
- 3 . سورة آل عمران الآية 118.
- 4 . الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 3/363، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط1، 1406هـ.
- 5 . شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو 1/536، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط1، 2000م.
- 6 . حاشية الصبَّان 1/21.

”يألون“ معنى ”يمنعون“، المعنى: ((لا يمنعونكم خبالاً؛ أي: أنهم يفعلون معكم ما يقدرّون عليه من الفساد، ولا يبقون عندهم شيئاً منه في حقكم. وهو وَجْهٌ وَجْيه، والتضمن قياسي على الصحيح، والخلاف فيه واهٍ لا يُلتفت إليه.))⁽¹⁾.

وفي العصر الحديث، سار بعض العلماء مع قياسية التضمن، فقال عباس حسن: ((والصحيح عندهم أن التضمن قياسي؛ والأخذ بهذا الرأي يُفيد اللغة تيسيراً واتساعاً.))⁽²⁾.

وقال بعض الباحثين في بحث مقدم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ونقله عباس حسن: ((إذاً قررنا: التضمن قياسي، فقد جرينا على قولٍ له قوة، وإذا قلنا: إنه سماعي، فقد يَعْتَرِضُ علينا من يقول: إن من علماء اللغة من يرى أنه قياسي، فلماذا تُضَيِّقون على الناس، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم؟

فنحن نُثبت القولين بالقياس وبالسمع، ولكننا نرجح قياسيته، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها، ولا يصح أن نحظره عليهم؛ لأنه داخل في الحقيقة، أو المجاز، أو الكناية، والبُلغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج.))⁽³⁾.

وقد تدارسَ مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة في دورة انعقاد مجلسه الأول ظاهرة التضمن بالعرض والتحليل، ليخرج لنا في آخر المطاف بقرار أجاز فيه قياسية التضمن في العصر الحديث، مُقَيِّداً له بشروط في الاستعمال استخلصها من كلام علماء النحو والبلاغة، ضمّنها الجزء الأول من مجلته، هي⁽⁴⁾:

1. تحقّق المناسبة بين الفعلين.

2. وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمّن معها اللبس.

3. ملائمة التضمن للذوق العربي.

1. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 4/ 37-38، الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دط، دت.

2. النحو الوافي 2/ 171.

3. المرجع السابق 2/ 583.

4. ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي - القاهرة 1/ 180، 181.

وقد رأى المجمع في هذه الشروط أنها ((ضمان كافٍ لاستعماله على مثال ما استعمله العرب، وكفالة ببقاء فائدته، وكونه نوعاً طريفاً من طرق الإيجاز، الذي هو ركنٌ من أركان البلاغة العربية، وأسلوباً من أساليب التوسع في الكلام، ورخصة عن التقيد بحرف للتعدية دون حرف)).⁽¹⁾ وفي الختام أوصى المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي.

وبعد عرض الآراء والأقوال في قياسية التضمين وسماحيته، فإن الأرجح منها هو القول القائل بقياسيته؛ لكثرة الداهيين من العلماء قديماً وحديثاً إلى ذلك؛ ولأنه نوع من أنواع الإيجاز اللغوي، وهو أحد الأساليب البلاغية الرفيعة للتعبير، فلا داعي لإهماله، والقول بتركه حديثاً، ورده إلى السماع، فلا يتفاضل البليغ عن غيره في الخطاب والكتابة إلا بمثل هذا الأسلوب الفني البليغ الراقي.

● المسألة السادسة: أثر التضمين في توجيه بعض الأفعال.

للتضمين النحوي تأثير كبير في التخريج، فاستعان به علماء اللغة والتفسير في توجيه الكثير من الأفعال التي جاءت مخالفة للمشهور عن العرب في استعمالها اللغوية، كالتعدي واللزم، ولم يتوقفوا عند ذلك، بل إنهم استعانوا به في تحليل الكثير من حالات الإعراب والبناء.

وقد تنبه خطّاب الماردي إلى هذا التأثير، فذهب إلى أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى «صير» المتعدي إلى مفعولين، مثل ذلك: حفرتُ وسطَ الدارِ بئراً، وبنيتُ الدارَ مسجداً، وقطعتُ الثوبَ قميصاً، وأجلدتُ نعلًا، وصنعتُ الثوبَ عماماً؛ لأن المعنى في كل هذه الأفعال «صيرت»⁽²⁾.

وقد عدّ النحاة التضمين من معدّيات الفعل اللازم، قال ابن هشام: ((الأُمُور التي يَتَعَدَّى بها الفعل القَاصِرُ)⁽³⁾ ... السادس التضمين: فَلَدَلِكْ عُدِّيَّ «رحب» و«طلع» إلى

1. المرجع السابق 1/195.

2. ينظر: همع الهوامع 1/485.

3. الفعل القاصر: هو الفعل اللازم عند النحاة، وسُمّي قاصراً؛ لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل. ينظر: جامع الدروس العربية 1/46، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية - صيدا، بيروت، ط28، 1993م.

مفعول لما تضمّننا معنى «وسع» و«بلغ»، وقالوا: فرقت زيدا وسفه نفسه؛ لتضمنها معنى «خَافَ»، و«امتهن» أو «أهلك»⁽¹⁾.

وعده السيوطي من الأمور التي تجعل الفعل المتعدي قاصراً، فقال: ((الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً عشرون: الرابع عشر: أو يتضمن معنى فعل قاصر))⁽²⁾.

وسنقف من خلال بعض الأمثلة على جانب من هذه التأثيرات في هذا الباب، أبرزها⁽³⁾:

1 . تحليل جمود بعض الأفعال:

من ذلك تحليلهم مجيء فعلي المدح والذم «نعم» و«بس» جامدين غير متصرفين، قال البهاء بن النحاس: ((كل ما تضمن ما ليس له في الأصل، مُنْعَ شيئاً مما له في الأصل؛ ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه، وإذا كان كذلك، ف«نعم» و«بس»، إنما مُنْعَا التصرّف؛ لأن لفظهما ماضٍ ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال، فلما تضمّن⁽⁴⁾ ما ليس لهما في الأصل - وهو الدلالة على الحال - مُنْعَا التصرّف لذلك))⁽⁵⁾.

2 . يجعلُ الفعل القاصر متعدياً:

قد مرّ بنا أن التضمين من معديّات الفعل القاصر، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾⁽⁶⁾، قال الآلوسي في توجيه تعدي الفعل: ((أصل السّفه الخِفّة، ومنه زِمَامٌ سفيه؛ أي خفيف، ... وقيل: إنه لازم أيضاً وتعدي إلى المفعول؛ لتضمنه معنى ما يتعدى إليه؛ أي جهل نفسه؛ لخفة عقله وعدم تفكره، وهو قول الزجاج، أو أهلكها، وهو قول أبي عبيدة))⁽⁷⁾.

1 . مغني اللبيب ص 678 - 680.

2 . الأشباه والنظائر في النحو 173/2 ، 174 ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبد الله، وأحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 1، 1987م.

3 . ينظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم 177/1.

4 . هكذا جاء في المطبوع، وكان حقه أن يقال: «تضمناً» فيذكر الفاعل.

5 . التعليقة على المقرب (شرح ابن النحاس على مُقَرَّب ابن عصفور في علم النحو) ص 116 ، ابن النحاس، تحقيق: جميل

عبد الله عويضة، منشورات وزارة الثقافة - عمان/الأردن، ط 1، 2004م.

6 . سورة البقرة الآية 130.

7 . روح المعاني 387/1.

وجاء في اللسان: ((قال الزجاج: القول الجيد عندي في هذا أن «سَفَه» في موضع «جَهْل»، والمعنى - والله أعلم - إلا مَنْ جَهِلَ نَفْسَهُ؛ أي: لم يُفَكِّرْ في نفسه، فَوُضِعَ «سَفَه» في مَوْضِعِ «جَهْل»، وعُدِّي كما عُدِّي⁽¹⁾، ثم قال: ((مما يقوِّي قول الزجاج الحديث الثابت المرفوع حين سئل النبي - ﷺ - عن الكِبَر فقال: «الكِبَرُ أَنْ تَسْفَهَ الْحَقَّ، وَتَغْمِطَ⁽²⁾ النَّاسَ»⁽³⁾؛ فجعل «سَفَه» واقعاً معناه: أن تَجْهَلَ الحق فلا تراه حقاً.))⁽⁴⁾.

3. يجعل الفعل المتعدي قاصراً:

التضمين من الأمور التي تجعل الفعل المتعدي قاصراً، ومثال ذلك قوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ⁽⁵⁾)، تقول: خالف أمره، إلا أنه جعله قاصراً فعده بحرف الجر «عن»؛ لأنه تضمن معنى «يعدلون» أو «يخرجون»⁽⁶⁾.

4. يجعل الفعل المتعدي بحرف يتعدى بحرف آخر:

وهو تضمين ينقل الفعل من معنى إلى معنى آخر، مقصودة دلالته الجديدة مع معناه الأصلي، ومن أمثله قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾⁽⁷⁾؛ أي: على عبادته، قال الألوسي: ((وتعدية الاصطبار باللام مع أن المعروف تعديته بـ«على» كما في قوله تعالى: ﴿وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾⁽⁸⁾؛ لتضمنه معنى الثبات للعبادة فيما تورد عليه من الشدائد والمشاق، كقولك للمبارز: اصطبر لقرنك؛ أي: اثبت له فيما يورد عليك من شداته، وفيه إشارة إلى ما يكابد من المجاهدة، وأن المستقيم من ثبت لذلك ولم يتزلزل.))⁽⁹⁾، فتضمن الفعل معنى الاصطبار والثبات فتعدى بحرف غير المشهور.

1. لسان العرب (سفه) 498/13.

2. غَمَطُ النَّاسِ احْتِقَارُهُمْ وَالْإِزَاءُ بِهِمْ، وَغَمَطُ الْحَقِّ: أَنْكَرَهُ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، وَغَمَطُ خَصَمِهِ: احْتَقَرَهُ، وَاسْتَصْفَرَهُ، وَازْدَرَاهُ. ينظر مادة (غمط): لسان العرب 364/7، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 1643/2.

3. الحديث رواه أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في المعجم الكبير 69/2، حديث رقم 1317، بلفظ (وغمص) بدل (وتغمط)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2، دت.

4. لسان العرب (سفه) 498/13.

5. سورة النور الآية 63.

6. مغني اللبيب ص382.

7. سورة مريم الآية 65.

8. سورة طه الآية 132.

9. روح المعاني 115/16.

5. يجعلُ الفعلَ مُتَعَدِّياً تارةً وقاصراً تارةً أخرى:

من آثار التضمين أيضاً في توجيه وإعراب الأفعال تنوع دلالة الفعل بالتعدي واللزوم، فيكون لكل حالة معناها ودلالاتها اللغوية، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾⁽¹⁾، فجاء «سَبِّح» الأول متعدياً بالباء؛ لأنه تضمّن معنى الفعل «صَلَّ»، فيكون أمراً بالصلاة، وإشارة إلى خير الأعمال، وفي الثاني تضمّن معنى الفعل «نَزَّه»، فيكون أمراً بالتزنيه، وإشارة إلى إعمال الفكر في تنزيهه - سبحانه وتعالى - في وقت هدوء الأصوات وصفاء الباطن⁽²⁾.

6. يجعلُ للفعل القاصر مع كل حرفٍ معنى:

قد يتعدى الفعل القاصر في الكلام بأكثر من حرف جر، إضافة إلى حرف الجر الأصلي الذي يتعدى به، فيتضمن معنى فعلٍ آخر يؤدي معناه، من ذلك تعدي الفعل «راغ» بحرفين مختلفين في قوله تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَى آلِهِتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْباً بِالْيَمِينِ﴾⁽³⁾، فجاء في الموضع الأول متعدياً بـ«إلى» على أصله الذي وُضع له، مُفيداً معناه الحقيقي، وجاء في الموضع الثاني متعدياً بـ«على» فتضمّن معنى آخر مع معناه الأصلي، قال الزمخشري: (((فَرَاغَ إِلَى آلِهِتِهِمْ)): فذهب إليها في خُفْيَةٍ، من روعة الثعلب، ... ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ﴾: فأقبل عليهم مُسْتَحْفِياً، كأنه قال: فضربهم ضَرْباً؛ لأن «راغ عليهم» بمعنى ضربهم، أو فراغ عليهم يضربهم ضَرْباً.))⁽⁴⁾.

7. يجعلُ الفعل المتعدي إلى مفعول مُتَعَدِّياً إلى مفعولين:

قال ابن هشام: ((ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من دَرَجَةٍ.))⁽⁵⁾، ومن ذلك أنه ينقل الفعل من متعدٍ إلى مفعول إلى متعدٍ إلى مفعولين،

1. سورة ق الآيات 39-40.

2. ينظر: مفاتيح الغيب 186/28.

3. سورة الصافات الآيات 91، 92، 93.

4. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 217/5، جار الله أبو القاسم محمود ابن عمر

الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان - الرياض، ط1، 1998م.

5. مغني اللبيب ص680.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَحْتَوْنَ مِنَ الْجِبَالِ يَبُوتاً﴾⁽¹⁾، قال أبو حيان في توجيه نصب «يَبُوتاً»: ((وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين «وتحتون» معنى «وتتخذون»)).⁽²⁾

8. يجعلُ الفعل المتعدي إلى مفعولين متعدياً إلى مفعول:

ويكون بتضمين الفعل المتعدي إلى مفعولين معنى فعل معتدٍ إلى مفعول، وجعل النحاة منه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾⁽³⁾؛ أي: لا تعرفون شيئاً؛ فضمن «علم» معنى «عرف»، قال ابن هشام: ((ترد «علم» بمعنى «عرف»، و«ظن» بمعنى «اتهم»، و«رأى» بمعنى «الرأى»؛ أي المذهب، و«حجا» بمعنى «قصد»، فيتعدين إلى واحد نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾)).⁽⁴⁾

9. يجعل الفعل يتعدي إلى ثلاثة مفاعيل:

وهو ما انفرد به التضمين عن باقي معدّيات الفعل، وليس ذلك إلا للتضمين، قال ابن هشام: ((وعدي «أخبر» و«خبر» و«حدث» و«أنبأ» و«نبأ» إلى ثلاثة لما ضُمِّنَتْ معنى «أعلم» و«أرى»، بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار)).⁽⁵⁾

وقال السمين الحلبي: ((الإنباء: الإخبار، ... وقد يتضمّن معنى «أعلم» اليقينية، فيتعدّى تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل، ومثّل «أنبأ»: «نبأ»، و«أخبر»، و«خبر»، و«حدث»)).⁽⁶⁾

10. يجعل الفعل يتضمن معنى آخر مع معناه الأصلي:

أن يأتي فعل مُتضمناً معنى فعل آخر مراداً بقرينة مع قصد المعنى الأصلي للفعل، وهو مدار التضمين في اللغة، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا﴾⁽⁷⁾،

1. سورة الأعراف الآية 74.

2. البحر المحيط 94/5.

3. سورة النحل الآية 78.

4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 48/2، ابن هشام عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،

دار الجيل - بيروت، ط1، 1979م.

5. مغني اللبيب ص681.

6. الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون 264/1.

7. سورة هود الآية 41.

فُعدي الفعل (اركبوا) بحرف الجر (في) لتضمنه معنى الفعل (ادخلوا)، فعبّر عن الدخول في السفينة والاستواء عليها بـ(اركبوا)، فأدى دلالة المعنيين بتضمنين هذا معنى ذاك.

يتضح من كل ما مر أن التضمنين في اللغة طريقة فريدة وبراعة يتفاوت بها البلغاء والفصحاء في كلامهم، حقيقي في الاستعمال، قياسي في الكلام.

ومن هنا أدعو الدارسين إلى مزيد العناية بهذه الظاهرة ودراستها في بحوث علمية تسهم في بيان مكانتها اللغوية وإبرازها، خاصة فيما يتعلق بفهم النصوص الشرعية، واستنباط أحكام معاصرة تخدم الأمة، وتفتح آفاقاً جديدة تعطي مساحة أوسع في المعاملات الشرعية بين الناس.

أسأل الله أن أكون قد وفقت في عرض الموضوع بأيسر عبارة وأسهلها، وأن ينفع به الدارسين والباحثين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

■ المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، دط، دت.
3. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، دط، 1996م.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل - بيروت، دط، 1979م.
5. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، دط، 1420هـ.

6. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط1، 1957م.
7. البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَّكَة الميداني الدمشقي، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، ط1، 1996م.
8. التحرير والتتوير، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر - تونس، دط، 1984م.
9. التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان - المدينة المنورة، ط1، 2005م.
10. ينظر: التضمين النحوي وأثره في المعنى، دراسة بحثية لهادي الشجيري منشورة بمجلة الأستاذ، مجلة علمية محكمة فصلية، تصدر عن كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، العدد 202 سنة 2012م.
11. التعليقة على المقرب (شرح ابن النحاس على مُقَرَّب ابن عصفور في علم النحو)، ابن النحاس، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، منشورات وزارة الثقافة - عمان/الأردن، ط1، 2004م.
12. تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، حقق الجزء الأول منه محمد عبد العزيز بسيوني، منشورات كلية الآداب - جامعة طنطا، ط1، 1999م.
13. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية - صيدا، بيروت، ط28، 1993م.
14. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب - الرياض/المملكة العربية السعودية، دط، 2003م.

15. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة. ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط1، 1992م.
16. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية - صيدا ، بيروت، دط، دت.
17. حاشية الشريف الجرجاني على تفسير الكشاف، علي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفى الحلبي، دط، 1392هـ.
18. حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1997م.
19. الخصائص، أبو الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دت.
20. الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط1، 1406هـ.
21. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دط، دت.
22. شرح التسهيل، ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجبلي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
23. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط1، 2000م.

24. شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ط2، 1996م.
25. شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، ط1، 1434هـ.
26. شعر الخوارج، إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت/لبنان، ط3، 1974م.
27. الفصول في الأصول، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1994م.
28. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1988م.
29. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان - الرياض، ط1، 1998م.
30. الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1998م.
31. اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ط1، 1998م.
32. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، ط3، 1414هـ.
33. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي - القاهرة، طبعته المطبعة الأميرية ببولاق، 1935م.

34. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - عمان، ط1، 2000م.
35. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2، دت.
36. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب/القاهرة، ط1، 2008م.
37. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، بإشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م.
38. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، تحقيق: مازن المبارك. محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م.
39. مفاتيح الغيب، الإمام محمد الرازي فخر الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1981م.
40. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف - مصر، ط15، دت.
41. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998م.